

(التعريف والنقد)

نظرات في كتاب

أمالى المرزوقى

الدكتور محمد أحمد الدالى

أبو على أحمد بن محمد المرزوقى (ت ٤٢١ هـ) أحد صدور أصبهان البارعين فى الأدب وعلم اللغة والعربية فى عصره. وله التصانيف الجياد الدالة على علو منزلته فى علومه .

نشر من آثاره «الأزمنة والأمكنة» و «شرح ديوان الحماسة» و «شرح مشكل أبيات أبى تمام المفردة». ورابع هذه الآثار كتاب «الأمالى» الذى حظى بعناية الأستاذ الجليل الدكتور يحيى الجبورى الذى تولّى تحقيق أشعار غير قليل من الشعراء أو جمعها ودراستها، وطبع بدار الغرب الإسلامى ببيروت عام ١٩٩٥م، وهو كتاب ذو فنون ومجمع فوائد .

لم ينته إلينا من الأمالى إلا نسخة يتيمة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٨٧٧. أدب، تيمور. وهى نسخة ناقصة أصابها الخرم فى أولها وفى مواضع أخرى منها (مقدمة المحقق ص ١٥).

اشتملت هذه القطعة من الأمالى على مسائل من علم العربية، واللغة ومعانى القرآن وإعرابه، والحديث الشريف، والأمثال، وتفسير أبيات من

أبيات المعاني؛ كما اشتملت على منتخبات شعرية حفظ فيها فيما قال المحقق الفاضل (في مقدمته ص ٢٠) : «أشعاراً لم تحوها الدواوين والكتب، وهي من باب النادر والنفيس، وقد حفظ كذلك أبياتاً من قصائد أخلت بها الدواوين المصنوعة أو المجموعة، وكذلك روايات لأشعار انفرد بها وتفسيرات للمشاكل من الأبيات تنبه إليها وانفرد بتوجيهها...» .

وبذل الدكتور المحقق المدقق الخبير جهداً عظيماً في قراءة الأمالي في مخطوطتها اليتيمة، وفي التعليق على ما اشتملت عليه من مسائل في فنون متنوعة، وترجم الأعلام في ملحق جعله عقب متن الكتاب، وصنع له تسعة فهارس تيسر السبيل إليه.

وكنت خلال قراءتي فيها قد وقفت في غير موضع منها، فما اهتديت إلى صوابه قيده في هامش نسختي، كما قيدت في مواضع منها فوائد تتصل بما اشتمل عليه النص من مسائل العلوم التي ذكرها أو ألم بها .

فرايت أن أذكر أشياء مما اتفق لي خلال مراجعتي في القسم الأول منها (وهو ما قبل المنتخبات الشعرية من ص ٣٩ حتى ص ٢١٠) تدل على ماوراءها، ليرى فيه المحقق الفاضل والقراء الكرام رأيهم، وأسوقه على الولاء رامزاً للصفحة بـ «ص» وللسطر بـ «س» :

١- ص ٤ س ٨-١١ «وتقول في الأمر: عد، والأصل أوعد لأن الأمر.... لكن الواو لما وقعت بين كسرتين.... فصار أعد ثم.... فصار عد»
كذا وقع، وصوابه: «والأصل أوعد.... فصار أعد ثم» بكسر همزة الوصل

٢- ص ٤١ س ٤-٦ «واعتل عدة لأن الأصل فيه وعدة فلما كان الواو في الفعل اعتل وسقط، ومن حكم المصدر أن يبنى على فعلة في صحته

واعتلاله».

صوابه: «أن يبنى على فِعْلِهِ».. ونقل المحقق في تعليقه على هذا الموضع عن سيبويه قوله: «فأما فِعْلَةٌ إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلِهَا»، انظر الكتاب ٢ / ٣٥٨ (بولاق)

٣- ص ٤١ س ٧-٨ «لبعد الاسم من الفعل، وقرب المصدر منه على ذلك، ولكل وجهة، وقولهم: وِلْدَةٌ، فاعلمه».

صوابه: «وقرب المصدر منه، على ذلك ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٤٨]، وقولهم: وِلْدَةٌ، فاعلمه». وتستدرك هذه الآية في فهرس الآيات القرآنية في الكتاب ص ٥٣٠.

٤- ص ٤٥ آخر سطر- ص ٤٦ س ١-٤ «والأمر من القول قُلْ لما كان مستقبلي يقول، والأصل: أُقُولُ، فألقيت حركة الواو على القاف كما فعل في المستقبل، فالتقى ساكنان: الواو واللام، فحذفت الألف من السير، قالوا: سِيرٌ، والأصل: اسِيرٌ، فألقيت حركة الياء على السين كما فعلوا في المستقبل ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وطرحت الهمزة للاستغناء عنها، وكذلك الأمر من النوم...».

قوله «فحذفت الأمر من السير، قالوا: سِيرٌ» كذا وقع، وفي الكلام سقط وتحريف، ولعل صوابه: «... فالتقى ساكنان: الواو واللام، فحذفت [الواو لالتقاء الساكنين، وطرحت الهمزة للاستغناء عنها. وكذلك] الأمر من السير، قالوا [كذا]: سِيرٌ، والأصل: اسِيرٌ...».

٥- ص ٤٨ س ٣ «فأما الرُّوِيَّةُ فلا خلاف أنه من رَأَوْتُ...».

كذا وقع، وصوابه «أنه من رَوَّاتُ». وفي اللسان (روي): «وروي في الأمر لغة في رَوَّأ: نظر فيه وتعقبه، يهمز ولا يهمز، والرُّوِيَّةُ: التفكير في

الأمر، جرت في كلامهم غير مهموزة». فالروية أصلها الهمز من رَوَّأ وترك همزها، وهو ما قاله المؤلف المرزوقي. وحكى صاحب اللسان قولاً آخر فيها: أن الروية من رَوَّى معتل اللام، ثم همزوه على غير قياس فقالوا رَوَّأ؛ قال صاحب اللسان (رَوَّأ): «وهي الرويئة، وقيل: إنما هي الروية بغير همز، ثم قالوا: رَوَّأ، فهمزوه على غير قياس، كما قالوا: حَلَّأت السَّويق، وإنما هو من الحلاوة...».

٦ - ص ٤٨ س ٤ - ٩ .. «إذا قلت: رأيت، فمستقبله يرى..... ثم بني الأمر على المستقبل..... فتقول إذا أمرت: رِياً هذا؛ وهو من الفعل أفعل.... فصار رِياً، هذا ولو وقفت...».

قوله «ريا هذا» كذا وقع في الموضوعين، وعلق عليه المحقق الفاضل بقوله في الحاشية (٦): يبدو أن رسم (ريا) هكذا كما في الأصل غلط من الناسخ، والأولى في سياق الكلام أن ترسم (ر)،...».

قلت: سها المحقق الفاضل في قراءة ما في الأصل فغلط الناسخ، وما في الأصل صواب محض بل هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وقراءته ورسمه: «رَ، ياهذا»، «رَ الأمر من رأى و «ياهذا» نداء، وهذا كما يعلم المحقق شائع في كلامهم لبيان حركة ما قبله؛ وهم مما يعبرون في مثل هذا بقولهم: يافتى.

٧ - ص ٤٩ س ٨ - ٩ «فإن بنيت اسم المفعول من بنات الواو قلت في قال: مَقُول، وفي سار إليه: مَسُور إليه...».

لو نبه المحقق أن سار إليه هذا ومضارعه يَسُور معناه: وثب إليه، أما سار إليه بمعنى ذهب فهو يائي ومضارعه يسير، واسم المفعول منه مَسِيرٌ إليه، انظر اللسان (س و ر، س ي ر).

٨ - ص ٤٩ س ١١ - ١٤ «ولم يجيء صحيحاً من بنات الواو في

مفعول إلا حرفان، جاء: ثوب مَصُونٌ..... ومسك مَدُونٌ.... وهذان
حكماهما الكسائي»

قلت: حكي حرفان آخران، وهما: فرس مقوود، ورجل معوود من
مرضه، (انظر المقتضب لابن جني ص ٢٣ والمصادر المذكورة في تعليق
محققه).

٩ - ص ٤٩ آخر سطر - ص ٥٠ س ١ «وتقول في بنات الياء: كلته
فهو مكيل، وبعته فهو مبيع، والأصل مكول ومبيوع، فألقيت حركة الياء
على ما قبله، فالتقى ساكنان...».

قوله «والأصل مكول» صوابه «مكيول»، فألقيت حركة الياء على
الكاف، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء أو واو مفعول على المذهبين في مثله.

١٠ - ص ٥٠ س ٦-٧ «وقد أتموا بنات الياء خاصة، قالوا: ثوب
مخيوط وبر مكول. وقال: غين الرجل (فهو) مغنون، وقال:
وإخال أنك سيد معيون».

كذا وقع، وغين ليس من المعتل، وصوابه: «وبر مكول، وقالوا عين
الرجل فهو معيون، وقال...».

١١ - ص ٥٣ س ٣-٤ «وإن ثنيت قلت: اغزوا، وهو أفعلوا،
فاستثقلت الضمة وقبلها ضمة فأسكنوها، فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الأولى لالتقاء الساكنين».

كذا وقع، وفيه سقط، وصوابه وتماه:

وإن ثنيت قلت اغزوا [وفي الجمع] اغزوا، وهو [من الفعل] أفعلوا
[والأصل: اغزوا] فاستثقلت الضمة إلخ.. يشهد بذلك قول المؤلف في
الأمر من رأى (ص ٤٨ س ٤ من الأسفل): «فإن ثنيت قلت: رياء، والأصل

إرأيا، وفي الجمع رَوًا، والأصل: إرأيوا...»، وقوله (ص ٥٣ س ٩) في الأمر من سرى: «وفي الجماعة: اسرُوا، وهو من الفعل افعَلُوا والأصل اسرِيُوا...». ١٢ - ص ٦٤ س ٥-٦ «وعلى ذلك تقول في الحوة: احواوى يحواوى احوياء، هكذا حكاها الأصمعي».

قلت: كلام الأصمعي في الخيل له ٣٧٦، وهو في الصحاح (ح و و)، وسفر السعادة ٢٤٢-٢٤٣، وغيرها .

١٣ - ص ٦٨ س ٣-١ من الأسفل في الكلام على الأمر من رَدَّ: «فمنهم من يقول: رُدَّ، بينه على الفتح.... ومنهم من يقول: رُدَّ، فيتبع الضمة، ومنهم من يقول: رُدَّ، فينيه على الأصل في التقاء الساكنين».

كذا وقع، وصواب ضبطه: فمنهم من يقول: رُدَّ.... ومنهم من يقول: رُدَّ، فيتبع الضمة الضمة، ومنهم من يقول: رُدَّ...» الأول بالفتح، والثاني بالضم والثالث بالكسر، وانظر كشف المشكلات ١٢-١٣ والتعليق ثمة.

١٤ - ص ٧٠ س ٣-٧ «وذلك كإدغامهم اللام في الراء، وامتناعهم من إدغام الراء في اللام..... وكان أبو عمرو يجوز هذا ويقرأ به، يقول: نَذَلْهُ، يريد: نَذَرْ لَهُ...» .

كذا ضبط، وصوابه «يقول: نَذَلْهُ» بفتح اللام المشددة بعد إدغام الراء فيها في مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير، انظر مذهب أبي عمرو في هذا الباب في إدغام القراء للسيرافي ٣٩-٤٣، والإدغام الكبير لأبي عمرو الداني ٦٩-٧٣، وغيرهما من كتب القراءات.

١٥ - ص ٧١ س ٩-١٠ خلال كلامه على تخفيف الهمزة «فإذا كان ما قبلها مكسوراً فخففت أبدل منها ياء، تقول فيه: لم أجيء، لم أجيء،

وفي ذئب ذيب، وإذا كان ما قبلها مضموم أُبدل...».

صوابه: تقول في لم أجيء... وإذا كان ما قبلها مضموماً

١٦ - ص ٧١ س ١٢-١٦ «فإن كانت [أي الهمزة] متحركة وما قبلها ساكن وحذفت هي تخفيفاً إذا لم يحقق في كمء كم وفي مسألة مسألة وفي مرأة مرة، وقرئ في قوله تعالى: ﴿الذي يخرج الخبء﴾ وإنما هو العبء والجزء إذا خففت...».

كذا وقع وفيه أشياء

١ - قوله «وحذفت» صوابه «حذفت» بحذف الواو لأنه جواب قوله «فإن كانت». وقوله «حذفت هي تخفيفاً» تمامه أن يقال: وألقيت حركتها على الساكن

٢ - وقوله «إذا لم يحقق في كمء» فيه سقط وتمامه: [تقول] في كمء.

٣ - وقوله «وفي مسألة مسألة» صوابه: وفي مسألة مسألة.

٤ - وقوله تعالى «الخبء» كذا ضبط بالتشديد، وصوابه «الخبء» بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها، وهي قراءة عيسى ابن عمر وأبي، وقراءة الجمهور ﴿الخبء﴾ بالهمز، انظر البحر ٦٩ / ٧.

٥ - وقوله «وإنما هو العبء والجزء إذا خففت» صوابه: العبء والجزء إذا خففت.

١٧ - ص ٧٣ س ١ «والثاني نحو جؤون في جمع جونة إذا خففت تقول جؤون، وفي مثر جمع مثر، فأما...»

كذا وقع وضبط، وفيه زيادة وسقط، وصوابه: نحو جؤون جمع جؤون

إذا خففت تقول: جُون، وفي مَثْر جمع [مَثْرَة]: مِير، فأما...

١٨ - ص ٧٣ س ٤ - ٩ «اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين.... فمنهم من يخفف الأولى.. ومنهم من يخفف الثانية.... فعلى هذا تقول: السفهاء، ولا تجعلها بين الهمزة والياء نحو: على البواء، إن أردت. ومذهب سيويه...»

قوله «فعلى هذا تقول... إن أردت» كلام مضطرب لا محصل له. والمؤلف يبين وجهي التخفيف الجائزين في الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين في نحو «السفهاء ألا» ونحو «على البواء إن أردت».

وتقدير كلام المؤلف على تخفيف الهمزة الثانية: فعلى هذا تقول: السفهاء ولا» تجعلها [بين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة، فإذا كانت مكسورة جعلتها] بين الهمزة والياء، نحو «على البواء إن أردت»

وقوله «السفهاء ولا» هذه الواو من الهمزة المخففة بين بين، وقوله «على البواء إن أردت» هذه الياء من الهمزة المخففة بين بين أيضاً والوجه الآخر الجائز تخفيف الهمزة الأولى، فتقول: السفهاء ألا، وعلى البواء إن.

١٩ - ص ٧٥ س ٥. «ومثل للعرب (من لي بالسائح بعد البارح)» هو في الأمثال لأبي عبيد ٢٤٥، وتخريجه ثمة.

٢٠ - ص ٧٥ س ٨ - ١١ قال المؤلف في تفسير قول زهير:

جرت سناً فقلت لها أجيزي نوى مشمولة فمتى اللقاء
قال: «وأجيزي أي اقطعي.... هذا إذا جعلت النوى مفعول أجيزي، ويجوز أن يجعلها [كذا] في موضع الرفع، وتعمل مفعول أجيزي محذوفاً، أو تجريه مجرى إذ هي، ويصير الخطاب للنفس...»

قوله «أو تجريه مجرى إذ هي» لأمعنى له، وهو تحريف صوابه: أو تجريه مجرى أنفذي، ويصير الخطاب... إلخ. وكذا فسرهُ الأصمعي، انظر شرح شعر زهير لثعلب ص ٥٥.

٢١ - ص ٧٦ س ٢ «وهي رياح أنجم معروفة، النجمة الريدان والجوزاء والشعري والعقرب».

كذا وقع، وصوابه: وهي رياح أنجم معروفة: النَّجْمُ والدَّبْرَانُ إلخ انظر الأزمنة والأمكنة للمؤلف المرزوقي ٢١٦/١.

٢٢ - ص ٧٦ س ٦ قول الشاعر:

أيا بارح الجوزاء مالك لاترى عيالك قد أمسوا مراميل جوّعا

البيت بلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢١٦/١، والأنواء لابن قتيبة ٩٥.

٢٣ - ص ٧٦ س ٦ قول الشاعر:

أيا بارح الجوزاء مالك مضرباً وقد غنى مال الشيخ غير قعود

قوله «وقد غنى مال» كذا وقع من غير ضبط، وصوابه: وقد فنيَ مالٌ، وأصله فنيَ، فأسكنت النون تخفيفاً، ومثل هذا معروف في كلامهم، انظر الكتاب ٢/٢٥٨. والبيت في الأزمنة والأمكنة ٢١٦/١، وروايته ثمة: ... مالك لا تجي وقد فني... من غير ضبط، ووجه قراءته ماتقدم.

٢٤ - ص ٧٧ س ٨-١٣ «وكان أبو علي الفارسي رحمه الله

يستدل على جواز دخول الألف واللام على كل واحد منهما [أي كل وبعض] بأن سبيلهما سبيل الأجزاء والجزء فلما لا يمتنع واحد منهما من حرف التعريف كذلك قولك كل وبعض، ولذلك لزمتهما الإضافة، قال أبو علي: وهذا قياس قول سيبويه، ومثلهما النصف والثلث وغيرهما مما يلزمه الإضافة من أسماء أجزاء الشيء، فكما لا يمتنع شيء منهما [كذا] من الألف

واللام، فكذلك هما ولا فصل».

قوله «فلما لا يمتنع» صوابه «فكما لا يمتنع»، انظر ما بعد هذا من كلامه.
وكلام أبي علي في جواز تعريف كل وبعض بالألف واللام فيما
سقط من «المسائل الحلييات» له، انظر ماجاء في أصل أمالي ابن الشجري ١/
٢٣٤ الحاشية (٢) (بتحقيق الدكتور محمود الطناحي) ونقل ابن الشجري
كثيراً من كلام أبي علي. وقد نص الشنقيطي رحمه الله أن المسائل الحلييات
مخروم منه نحو كراسين، انظر المسائل الحلييات المطبوعة ص ٥ .

وقول أبي علي: وهذا قياس قول سيويه إلخ، يريد: قياس قول سيويه
في إجازته نصب «نصف» على الحال في قول ذي الرمة:

ترى خلفها نصف قناة قويمه ونصف نقا يرتج أو يتمرمر
انظر الكتاب ١/ ٢٢٣، وديوان ذي الرمة ٦٢٣؛ فلما أجاز سيويه
انتصاب «نصف» على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة، وإذا كان نكرة
جاز دخول الألف اللام عليه، وسبيل كل وبعض سبيل نصف، انظر كلام
أبي علي هنا وفي أمالي ابن الشجري .

٢٥ - ص ٧٨ س ٢ «زال الشيء من الشيء يزيله زيلاً: إذا مارّه» كذا
وقع «مارّه» وفسره المحقق الفاضل بقوله في الحاشية (١): «مارّه أي جاز
عليه...؟» وهو تصحيف صوابه: «مازه» بالزاي، وكذا وقع في المسائل الحلييات
٢٧١، وقال الجوهرى: «زلت الشيء أي مزته وفرقته» (الصحاح: زي ل) .

٢٦ - ص ٧٨ س ٦ «وقد أخرج مازال وما برح جميعاً إلى باب
العبادات، وجرّد كلاهما للزمان...».

قوله «باب العبادات» كذا وقع هنا وفي س ٩ من هذه الصفحة وفي
س ١٠ من الصفحة التالية، وهو تحريف صوابه «باب العبارات» بالراء.

وتسمى الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) أفعال عبارة، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٨٩ - ٩٠: «وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لاحقيقية لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث... فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة...» اهـ.

٢٧ - ص ٧٨ س ٣ من الأسفل «قال أبو علي: وهذا فاسد، ألا ترى قول الله تعالى ﴿وإذ قال موسى لفتاه لأبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ ومن المحال أن...» إلى آخر كلامه في هذه الصفحة وفي الصفحة الآتية.

كلام أبي علي في مسائله الحلبيات ٢٧٣، وفيما نقل عنه المؤلف تصرف.

٢٨ - ص ٧٩ س ٥ - ٧ «تقول لم يزل الله تعالى قادراً وعالماً، ولم يبرح، غير مستعمل في صفاته، لا يقال: لم يبرح القديم كذا، ولو استويا في المعنى لجريانه على حد واحد في الجواز والامتناع...».

قوله لجريانه كذا وقع وهو تحريف، وصوابه: ولو استويا في المعنى لَجَرِيَا به على حد واحد.

٢٩ - ص ٨٠ س ٥ - ٩ «وقال أبو عمرو [كذا] الجرمي: الإمرة: ضرب من الغنم، وعلى وزنه الإمعة... قال: وسمعت أعرابياً ويحدث عن يونس قال، قال أبي: إني لأبغض الإمعة من الرجال، قالوا: وما الإمعة؟ قال: الذي يقول من يذهب حتى أذهب معه.».

قوله قال: وسمعت أعرابياً إلخ، كذا وقع، وهو ظاهر الاضطراب. وقد حكى ابن جنبي في المنصف ١٨/٣ مقالة أبي عمر الجرمي، قال: «قال أبو عمر: وسمعت يونس سأل أعرابياً عنها [أي عن الإمعة]، فقال الأعرابي: كان أبي يقول: إني لأبغض...» إلخ. وفي مختصر الجواليقي لشرح أمثلة

سيبويه للعطار ٤٣: وسأل يونس أعرابياً عن الإمعة، فقال: الذي يقول: من يذهب حتى أذهب معه.

٣٠ - ص ٨١ س ١ - ٤ «الأقحوانة النون فيها زائدة ويدلّ على زيادتها أيضاً أن جمعها الأقاحي وتصغيرها أُقْحِيَّة»

كذا وقع، وصواب تصغيرها على قول المؤلف «أُقْحِيَّة»، وكذا قال الجوهري في تصغيرها. والصواب أن تصغيرها «أُقْحِيَانَةٌ» كما قال ابن بري فيما نقله عنه صاحب اللسان (ق ح و)، وانظر شرح الشافية ١/١٩٩ - ٢٠٠ في تصغير ما الألف فيه فوق الرابعة.

٣١ - ص ٨٥ آخر سطر «ما جاء في المثل: ما أباليه بالة»

المثل في الأمثال لأبي عبيد ٢٨٤، وتخريجه ثمة.

٣٢ - ص ٨٦ س ٣ - ٢ من الأسفل «وقال الأصمعي في الأمثال: ما ألقى لذلك بالأ أي لا له ولا أتخفظ به»

كذا وقع، وفيه سقط وتحريف، وصوابه: «أي لا [أكثرث] له ولا أحتفل به». ولم أجد قول الأصمعي في كتب الأمثال. وجاء ذلك في كلام الأحنف، انظر الفائق ١/١٣٤. وقد ذكر في الصفحة السابقة أن «ما أحتفل بكذا» في معنى «ما أبالي به».

٣٣ - ص ٩٤ س ٧ - ٨ «وأنشد بعضهم:

يا قوم من عاذري من الجدعة»

كذا وقع، وهو تصحيف صوابه «مِنَ الحُدَّعَةِ»، وهذا عجز بيت من المنسرح، وصدرة:

أذودُ عن نَفْسِه وَيَخْدَعُنِي

وهو من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، انظر سمط اللآلي ٣٢٦ والتخريج فيه. والخُدعة: لقب ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، انظر التاج (خ د ع).

٣٤ - ص ٩٤ س ١٠ قول عمرو بن معدي كرب :

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من تحليلك من مراد قوله «عذيرك» كذا ضبط بالضم هنا و ص ٩٧، والصواب «عذيرك» بالنصب، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٣٩ في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه) في (باب ماجرى منه على الأمر والتحذير).

وكذلك قول ذي الإصبع العدواني في السطر الأخير من هذه

الصفحة:

عذيرُ الحي من عدوا ن كانوا حية الأرض ضبط بالرفع، وصوابه «عذير» بالنصب، وانظر تحصيل عين الذهب للأعلم ١٨٧، ١٨٩.

٣٥ - ص ١٠٠ س ١ - ٢ «قال سيبويه: ليس في الكلام فعلٌ وصفاً

إلا في حرف من المعتل وهو قولهم: قوم عدى أي أعداء».

قلت: كلام سيبويه في كتابه ٢ / ٣١٥، والمرزوقي نقل كلامه

بتصرف، وعبارة سيبويه: «ويكون فعلاً فيهما، فالأسماء..... ولا نعلمه جاء

صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قوم عدى،

ولم يكسر على عدى واحد، ولكنه بمنزلة السفر والركب».

وقوله «عدى» وقع غير منون في كلام المرزوقي، وهو من أخطاء الطبع.

٣٦ - ص ١٠٠ س ٥ «وزيد عليه [أي على سيبويه] قراءة بعضهم:

ديناً قِيماً في معنى قِيماً...».

كذا وقع، وصوابه: «قراءة بعضهم ﴿ديناً قِيماً﴾ في معنى قِيماً». وهذه قطعة من الآية ١٦١ من سورة الأنعام، وقرأ ﴿قِيماً﴾ بكسر القاف وفتح الياء على فعل - وعليها استشهاد المؤلف - عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر من السبعة، وقرأ الباقر ﴿قِيماً﴾، انظر السبعة ٢٧٤، والتيسير ١٠٨.

فسيويته نص في كتابه على أنه لم يأت على فعل ووصفاً إلا حرف واحد هو عدى، فزيد عليه «قيم» ثم ذكر المرزوقي أربعة أحرف أخرى، وهي «سوى» و «زيم» و «ثنى» و «روى»، وقال: فهذه خمسة أحرف ذهبت عن سيويته... والروى من بينها من الضوال التي أنا وجدتها.

وتستدرك هذه الآية في فهرس الآيات القرآنية بآخر الكتاب ص ٥٢٩.

٣٧ - ص ١٠٢ س ١-٣ «حكى ابن الأعرابي أن العرب تقول في أمثالهم عند تقليل الشيء والإزراء به: زندان في مرقعة، ويقولون أيضاً: ليس في جفيره غير زندين. والجفير: الكنانة، والزندان: قدحان تورى بهما النار، ويقال: ورئت بك زنادي...».

قلت: قولهم «زندان في مرقعة في مجمع الأمثال ١ / ٣٢٠، والمستقصى ١ / ١١١ وفيه أنه يروى: زندان في وعاء، وهو بهذه الرواية في الأمثال لأبي عبيد ١٣٤ بلفظ: هما زندان في وعاء. وقولهم «ليس في جفيره غير زندين» في مجمع الأمثال ٢ / ١٨٨.

وقولهم «ورئت بك زنادي» كذا ضبطه المحقق متابعاً ضبط محقق مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٧، وصوابه «ورئت» كما ضبط في الأمثال لمؤرج ٣٨، وأساس البلاغة (ورى) اللذين أحال عليهما المحقق، وهو على الصواب

في المستقصى ١١٢ / ٢، وإصلاح المنطق ٢٧٧، وتهذبه ٦٠٢. ويقال: ورت الزناد ووريت، وهما فعلان لازمان، ويقال: أوريت الزناد ووريتها فورت أو وريت، انظر اللسان.

٣٨ - ص ١٠٢ س ٦ قول الشاعر:

صلدت زنادك يا يزيد وطالما ثقت زنادك للضريك المرملة

نسبه المحقق إلى العجاج وأحال على اللسان والتاج (ص ل د). والبيت بلا نسبة فيهما وفي مجمع الأمثال ١ / ١٩٧.

٣٩ - ص ١٠٣ س ٩ قال المؤلف في شرح قول الأعشى:

ولو بت تقدح في ظلمة صفاة بنبع لأوريت نارا

قال: «والبتم لا يثقب لصلابته، فقال: لو قدحت لأوريت».

قوله «والبتم» كذا وقع، وقال المحقق الفاضل في التعليق عليه: «في الأصل: البتع، والبتع: نبيذ العسل. والصواب: البتم، والبتم: الحصن والجبل».

قلت: سها المحقق الفاضل هنا، فما للحصن والجبل والثقب؟! وما في الأصل - وهو البتع - تصحيف صوابه «النبع» وهو ما ذكره الأعشى. والنبع: شجر من أشجار الجبال لانار فيه، ولذلك يضرب به المثل، فيقال: لو اقتدح فلان بالنبع لأورى نارا: إذا وُصف بجودة الرأي والحذق بالأمور، عن اللسان (ن ب ع) واستشهد على ذلك بيت الأعشى.

٤٠ - ص ١٢٣ س ٨ - ٩ قال المؤلف في تفسير قول الشاعر - وهو

مرة بن محكان السعدي - :

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

قال: «قال أبو العباس: هو جمع نَدَى...» وقال المحقق الفاضل في التعليق عليه: «هو أبو العباس ثعلب».

قلت: بل هو أبو العباس المبرد كما في شرح ديوان الحماسة للمؤلف المرزوقي ١٥٦٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٧٧.

وقوله «نَدَى» تحريف صوابه «نَدِيٌّ» وهو المجلس، وهذا أحد وجهين أجازهما المبرد في المقتضب ٨٢ / ٣، والآخر أن يكون أندية جمعاً على غير واحد كلامح ومذاكير. وما قاله المؤلف هنا وفي بقية المسألة أخذ أكثره من إعراب الحماسة لابن جني، وقد نقل البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٧ كلام ابن جني في بيت مرة بن محكان من إعراب الحماسة.

٤١ - ص ١٢٤ س ٥ من الأسفل قول الخطيئة:

غضبتُم علينا أن قتلنا بخالد بني مالك ها إن ذا غَضَبٍ مُطْرٌ

قوله «مُطْرٌ» كذا ضبط هنا وفيما يأتي في س ٢ من الأسفل وفي الفهارس ص ٥٧٤، وصوابه «مُطِرٌ»، والبيت من كلمة الخطيئة التي مطلعها [ديوانه ق ٧٧ ص ٣٠٠ - ٣١٠]:

أفيما خلا من سالف العيش تدكُرُ أحاديث لا ينسيكها الشيب والعُمُرُ

وهي في تسعة وعشرين بيتاً، والبيت هو العاشر منها. و «مُطِرٌ» مخفف من مُطِرٍ اسم الفاعل من أطر، وأصله أن يجيء من طُرر الوادي كما قال المؤلف في تفسيره.

٤٢ - ص ١٢٦ س ٧ «ويقال: حبل أرمام... وبرقة أعشار وثوب

أكباس».

قوله «برقة أعشار» صوابه «بُرْمَةٌ» وهي قدر من حجارة، انظر اللسان

(ب ر م، ع ش ر).

وقوله «أكباس» صوابه «أكباش» بالشين المعجمة، وقد يكون في الأصل «أكياش» بالياء المثناة التحتية.

قال ابن بزرج: «ثوب أكراش وثوب أكباش، وهي من برود اليمن، وقد صحّ الآن أكباش [كذا]» انظر تهذيب اللغة ١٠ / ٢٨، واللسان والتاج (ك ب ش) ووقع في اللسان «وقد صحّ الآن أكباس» بالسین المهملة مصحفاً. ووقع أكباش بالباء الموحدة في الخصائص ٢ / ٤٨٢.

وقول ابن بزرج «وقد صحّ الآن أكباش» كذا وقع، وأخشى أن يكون قد اعترى كلامه التصحيف، وصوابه «أكياش» بالياء المثناة التحتية كما وقع في الكتاب ٢ / ١٧، والنكت ٨٢٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢ (بتحقيق د. هدى قراعة)، والتكملة للصغاني وعنه في القاموس (ك ي ش) وسفر السعادة ٨٦، واللسان (ك ي ش) عن ابن بزرج، وأخطأ صاحب التاج في عدّه إياه بالياء المثناة التحتية تصحيفاً.

٤٣ - ص ١٣٧ - ١٣٨ س ١ - ٥: «وأما قوله تعالى ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ وجوههم يرتفع بالابتداء، ومسودة خبره..... ويجوز أن تنصب (وجوههم) على أن تجعله بدلاً من (الذين)..... ولا مانع يمنع من جوازه، إلا أن القراء أجمعوا على نزول القراءة به من دون علة».

قوله «على نزول القراءة» كذا وقع وهو خطأ غريب وهو تغيير من المحقق فقد ذكر أن الذي في الأصل «نزل القراءة». وما في الأصل تحريف صوابه «على ترك القراءة به». وقراءة الجمهور ﴿وجوههم مسودة﴾ بالرفع فيهما، ونصبهما قراءة شاذة لم يسم من قرأ بها، انظر إعراب القراءات الشواذ ٤١٢، والبحر ٧ / ٤٣٧. فجمهور القراء قرؤوا بالرفع فيهما

وأجمعوا على ترك القراءة بالنصب على جوازه في العربية.

٤٤ - ص ١٩٩ س ٣ «وقد حكى أبو العباس المازني أن اسم الفاعل يدخله الألف واللام مفيداً للتعريف فقط...».

قوله «أبو العباس المازني» كذا وقع، وصوابه: وقد حكى أبو العباس [عن] المازني». وأبو العباس هو المبرد، والمازني هو أبو عثمان شيخ المبرد، وقد حكى المبرد في الكامل ٥٢ مذهب شيخه أبي عثمان المازني في ذلك واختاره، وانظر التعليق في كشف المشكلات ٨٧٠.

هذا مارأيت ذكره من المواضع التي وقفت فيها خلال قراءتي في الكتاب. وعسى أن أكون قد أصبت في بعض ما ذكرت، والخير أردت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

- إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الرديني، مطبعة الأمانة، شبها مصر ١٩٨٤ .
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم، لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت ١٩٩٣ .
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة (مصورة عن طبعة حيدر أباد) .
- أساس البلاغة للزمخشري، دار صادر بيروت ١٩٧٩ .
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٦٤ .
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور محمد السيد عزوز، عالم الكتب بيروت ١٩٩٦ .
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢ .
- الأمثال، لأبي عبيد، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠ .

الأمثال، لأبي فيد مؤرج السدوسي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١ .

الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨ .
البحر (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان، دار الفكر ببيروت ١٩٧٨ (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر).

التاج (تاج العروس من جواهر القاموس)، للمرئضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ .
تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشتتمري، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط ٢، ١٩٩٤ .

التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٣ .

تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق جماعة من العلماء، القاهرة ١٩٦٦ . (الجزء العاشر منه، بتحقيق علي حسن هلالى) .

التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، استانبول ١٩٢٠ .
الخيل، للأصمعي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، فصلية مستلة من مجلة كلية الآداب، العدد ١٢، مطبعة الحكومة ببغداد .

ديوان الخطيعة، تحقيق نعمان أمين طه، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨ .
ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .
السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .
سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط ٢، دار صادر ببيروت ١٩٩٥ .

سمط اللآلي (اللاآلي في شرح أمالي القالي) لأبي عبید البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٦ .

شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢ .

شرح شواهد شرح الشافية، لعبد القادر البغدادي، مصر ١٣٥٨ هـ .

شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة، (بلا تاريخ) .

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧١.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦.
- الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٣.
- كتاب سيويه، بولاق ١٣١٦هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، لجامع العلوم الأصهباني، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت.
- ماينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ١٩٧١.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٥.
- مختصر «شرح أمثلة سيويه، للعطار» للجواليقي، تحقيق الدكتور دفع الله سليمان، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٠هـ.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة بيروت ١٩٨٧.
- المستقصى، للزمخشري، حيدر آباد ١٩٦٢.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٠.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٩٦٣.
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لابن جني، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير بدمشق ١٩٨٨.
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤.
- النكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٩٨٧.